المحاضرة الأولى: المخاطر المصرفية (المفهوم، النشأة والتطور، الاسباب)

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وتبقى درجة هذه المخاطر وكذا الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساسا إلى فعالية أنظمة المراقبة، التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل.

أولا : نشأة و تطور الخطر في البيئة المصرفية

لقد ساهمت عديد العوامل على استقرار البيئة المصرفية في السبعينات، ذلك أن كان هذا القطاع كان يخضع لتنظيم قانوني مشدد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد واقراضها، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطرها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة، أما أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغير الجذري في هذا القطاع وعدم استقراره، ومن بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى زعزعت الاستقرار هي :

- الدور المتضخم للأسواق المالية.
- التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية.
- ازدياد المنافسة.

ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية أنشطتها بعيدا عن نشاطاتها الأصلية، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبليات، ومع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

ثانيا: مفهوم المخاطر المصرفية:

إن كلمة خطر مستوحاة من مصطلح لاتيني RESCARE أي RISQUE والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف عن المتوقع، أما اصطلاحا فهو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة، أما عواقب الخطر قد تكون ضعيفة ومحتملة، وقد تكون معتبرة تؤدي إلى

دمـــار وخراب، ولتفـــادي هذه العواقب تلجأ المؤسسات الاقتصـــادية بغرض المواجهة والتحكم أكثر في المخاطر، إلى ما يسمى بعمليات تغطية المخاطر (ضمانات؛ تأمينات؛ ...الخ).

أما الخطر المصرفي أو البنكي فيمكن تعـــريفه بأنه احتماليـــة تعـــرض البنـــك إلى خســـائر غـــير متوقعـــة وغـــير مخطـــط لهـــا و/ أو تذبـــذب العائـــد المتوقـــع علـــى اســـتثمار معـــين، أي أن المخـــاطرة هي الآثار غـــير المواتيـــة الناشـــئة عـــن أحـــداث مســـتقبلية متوقعـــة أو غـــير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

ثالثا: أسباب تزايد مخاطر العمل المصرفي:

شهد عمل المصارف التجارية منذ بداية السبعينات تطورات مستمرة، والذي خلف وراءه آثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداها من بين هذه التغيرات التالي:

1.التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر.

2.عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفوائد والتذبذب الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على أثر اتفاقية بروتن وودز، إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى خاصة المتعددة الجنسية منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق.

3. المنافسة: من مزايا المنافسة إجبار المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين، ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

4. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها ادى الى تزايد حجم وعبأ المخاطر المصرفية، فلقد تحولت أعمال البنوك من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق والتضخم وتقلبات أسعار الفائدة.

5. التطورات التكنولوجية: تعد التطورات في تكنولوجيا المعلومات من العوامل التي ساعدت بطريقة مباشرة في زيادة قدرة المصارف على تعريف وقياس وإدارة مخاطرها بطريقة أفضل، إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، وإدارة النقد، إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.